Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring and analyzing the impact of foreign direct investment in alleviating the severity of unemployment in Jordan for the period (1990-2022)*

Fahd Turki Sheikho Al-Jarjari(1), Prof. Dr. Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib(2)
College of Administration and Economics, University of Mosul
(1) turkifahad037@gmail.com, (2) rabah_jamel@uomosul.edu.iq

Key words:
foreign direct investment, unemployment, inflation.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***15 Apr. 2024***
Accepted	***04 May. 2024***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fahd Turki Sheikho Al-Jarjari
University of Mosul

Abstract:
The relationship between foreign direct investment and unemployment is one of the most controversial relationships in economic literature, as there is no consensus on the nature of this relationship, and it varies from one country to another. The main objective of this study is to analyze the impact of the relationship between foreign direct investment and unemployment in Jordan for the period (1990-2022), to find out whether foreign direct investment helps in reducing the unemployment problem or not. There is an inverse relationship between the development of foreign direct investment and unemployment for the period (1990-2022) in Jordan. The study consisted of two aspects: the first is the theoretical aspect of foreign direct investment and unemployment, and ended with analyzing the relationship between foreign direct investment and unemployment and its sources in Jordan, while the second standard aspect was concerned with estimating the research model, which began with describing the model, testing the unit root and joint integration and using the (ARDL) model, and ended with discussing the standard results for Jordan.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في البطالة للأردن للمدة (1990-2022)*

الباحث: فهد تركي شيخو الجرجري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
turkifahad037@gmail.com

أ.م.د. رباح جميل سعدالدين الخطيب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
rabah_jamel@uomosul.edu.iq

المستخلص

تعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة من أكثر العلاقات إثارة للجدل في الأدبيات الاقتصادية، حيث إنه لا يوجد إجماع حول طبيعة هذه العلاقة، وتختلف من دولة إلى أخرى على أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحليل أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الأردن للمدة (1990-2022)، لمعرفة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في الحد من مشكلة البطالة أم لا.

توجد علاقة عكسية بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة للمدة (1990-2022) في الأردن، وتكونت الدراسة من جانبين الأول الجانب النظري للاستثمار الأَجنبي المباشر والبطالة، وانتهى لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأَجنبي المباشر والبطالة ومصادرها في الأردن، في حين جاء الجانب الثاني القياسي ليختص بتقدير أُنموذج البحث الَّتي بدأ بتوصيف الأُنموذج، واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك واستعمال أُنموذج (ARDL)، وانتهى بمناقشة النتائج القياسية الخاصة بالأردن.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، التضخم.

المقدمة:

يُعَدُّ الاستثمار الأَجنبي المباشر أحد المكونات الرئيسة لنظام اقتصادي دولي منفتح وفعال لا سيما مع نمو الشركات الاستثمارية الدولية وظهور التكتلات الاقتصاديَّة، في الاستثمار الأَجنبي المباشر هو استثمار مباشر يقوم به فرد أَو شركة في بلد آخر بغرض الإنتاج أَو الحصول على مصلحة تجارية، إمَّا عن طريق إنشاء مشروع تجاري مباشرة أَو توسيع نطاق عمليات مشروع تجاري قائم أَو عن طريق شراء شركة في البلد المستهدف ويتألف الاستثمار الأَجنبي المباشر من عمليات الاندماج والاستحواذ، وبناء مرافق جديدة وإعادة استثمار الأرباح المكتسبة من الأَعمال الأَجنبية.

ويمكن أن تكون الفوائد القصوى للاستثمار الأَجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد المضيف هائلة، بما في ذلك نقل المهارات والخبرات التكنولوجية، ودعم تكوين رأس المال، وتقديم المعونة لبيئة الأَعمال التجارية التنافسية وتعزيز التكامل التجاري الدولي، ويمكن أن تعزز هذه الفوائد بدورها قطاعاته الاقتصاديَّة الرئيسة مثل النفط والتعدين، والصناعة التحويلية، والزراعة، والنقل، والاتصالات والبناء وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتحقيق معدل مرتفع للعمالة والنمو الاقتصادي والتنمية ، ولكن فوائد الاستثمار الأَجنبي المباشر للبلدان يمكن أن تختلف باختلاف البيئة الاقتصاديَّة وتوافر الموارد في الاقتصاد.

*

أَهميَّة البحث:

تكمن أهمية الموضوع كون الاستثمار الأَجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة والحفاظ على فرص العمل القديمة والتقليل من البطالة.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1- هل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقليل من حدة البطالة في الأردن.
2- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من فرص العمل للأفراد المحليين.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة قياس تأثير الاستثمار الأَجنبي المباشر على البطالة في الأردن وتحليلها وتشخيص المصادر الأَبرز في المديين القريب وكذلك البعيد.

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الاتية: توجد علاقة عكسية بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة للمدة (1990-2022).

منهجية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة محاور: وشمل الأَوَّل الجانب للاستثمار الأَجنبي المباشر، وشمل الثاني البطالة (المفهوم، الأنواع، الآثار، المعالجة)، أما الأخير فشمل قياس أثر الاستثمار الأَجنبي المباشر في تخفيض حدة البطالة لدول عربية مختارة للمدة (1990-2022) وتحليلها.

الحدود الزمانية للبحث:

غطى البحث المدة (1990-2022)، وجمعت البيانات اعتمادًا على منشورات صندوق النقد البنك الدوليين.

الحدود المكانية للدراسة:

اختبرت الأردن كعينة للبحث.

الدراسات السابقة:

دراسة المشهداني، والبجاري، (2019) بعنوان (قياس أَثر الاستثمار الخاص والأَجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017) هدفت الدراسة إلى قياس أَثر الاستثمار الخاص والأَجنبي في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017) وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها هل أن الاستثمار الخاص والأَجنبي المباشر له تأثير إيجابي في الحد من معدل البطالة في العراق عبر المدة الزمنية التي يتضمنها البحث؟ واعتمدت الدراسة في منهجية التحليل الاقتصادي بأُسلوبين رئيسين الأَوَّل (المنهج الوصفي التحليلي)، أما الثاني فهو المنهج الكمي القياسي وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة أهمها: إنَّ زيادة تدفقات الاستثمار الأَجنبي المباشر الوافدة للعراق بعد عام 2003 كانت بسبب رفع العقوبات الاقتصاديَّة ، الانفتاح على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لعام 2006، إلَّا أَنَّ هذه التدفقات كانت ومازالت ضعيفة وذات تأثير سلبي في معدل البطالة نتيجة عدم وجود بيئة استثماري ملائمة فضلًا عن انتشار الفساد الإداري والمالي بمعدلات عالية في الدوائر الحكومية وضعف الأمن والاستقرار السياسي من جهة، وعدم مواءمة مخرجات

التعليم مع متطلبات سوق العمل المحلي وأنَّ هناك ضعفًا في مجال الخدمات المالية والمصرفية وغياب أنشطة البحث والتطوير من جهة أخرى.

2-دراسة خالد وآخرون، 2021 بعنوان (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004-2017)، دراسة كمية تحليلية باستخدام التكامل المشترك المتزامن، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة ، ومدى اسهامها في سياسة التشغيل عبر تحليل العلاقة بينهما، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان العلاقة طويلة المدى توازنيه بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID) ومتغير البطالة (CH).؛ اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2004 تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على العراق ، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، وإصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، إلَّا أنَّ هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي، مِمَّا أدَّى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مِمَّا جعله اقتصاداً ،ريعياً، إذ يشكل النفط نسبة كبيرة من صادرات العراق إذ تصل إلى 97% مِمَّا يدل على ضعف القطاعات الاقتصاديَّة الأُخرى.

3-**دراسة إبراهيم، محمد عباس محمد علي، 2023 بعنوان** (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر 1991-2020) ،هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر خلال المُدَّة 1991- 2020، وافترضت الدراسة أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض معدل البطالة في مصر في الأجلين القصير والطويل. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والكمي (التحليلي). وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائيَّة معنوية سالبة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلى الإجمالي ومعدل البطالة في كل من الأجلين الطويل والقصير.

4- دراسة Nelson et al, 2018 بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في نيجيريا (1980-2015)، هدفت الدراسة إلى إذا ما كان هناك علاقة كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال و معدل البطالة في نيجيريا. **وافترضت** الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير أيجابي على انخفاض البطالة. واستعملت الدراسة الأُسلوب الوصفي والقياسي (الكمي) وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن معدل البطالة سلبي ولكنه غير مهم، يعني إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد، فإنَّ معدل البطالة سينخفض. اتبعت هذه النتيجة التجريبية بشكل عادل قريب مِمَّا اقترحته النظرية الاقتصاديَّة (المدرسة الليبرالية الجديدة) ترى ذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تحقيق الكثير من الثروة الاقتصاديَّة المطلوبة.

وخلاصة الدراسات المشار إليها سابقاً بأنَّ جميعها ركزت على دراسة مدى تأثير العوامل الاقتصاديَّة المختلفة وعلاقتها بالبطالة، فكل دراسة منها أخذت بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل التضخم والاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي وقامت هذه الدراسات بدراسة مدى تأثير هذه العوامل المختلفة على معدل البطالة؛ وقد جاءت هذه الدراسات متفقة مع هذه الدراسات لتناولها الموضوع ذاته مع الاختلاف في طبيعة وأُسلوب تناول الموضوع إلى جانب اختلاف النطاق الزمني وعينة الدراسة مِمَّا ترتب عليه اختلاف في نتائج التحليل التي توصل إليها البحث..

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصاديَّة الهامة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، فالاستثمار الأجنبي قد يساعد على تكوين فرص عمل مِمَّا يُسهم في حل مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاقتصاديَّة الأُخرى، وأنَّه يوفر عملة صعبة ويُسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الازدهار.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

أولاً: مفهوم الاستثمار الأَجنبي المباشر:

هناك مفاهيم عديدة للاستثمار الأَجنبي المباشر منها التعريف الذي وضعته منظمة التجارة العالمية(WTO)، بأَنَّه نشاط ينطوي على امتلاك المستثمر لأصول إنتاجية بغرض إدارتها في دولة أُخرى (الدولة المضيفة)، وأَنَّ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفّت (OECD) الاستثمار الأَجنبي المباشر على أَنَّه أَي نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ ويمتلك أصولاً في البلد المضيف وذلك بهدف الاستثمار، وهناك تعريف آخر وُضِع في منشورات الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)يُعرفّ الاستثمار الأَجنبي المباشر على أَنَّه عبارة عن استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دول ما بهدف تحقيق منفعة مشتركة (للمستثمرين والدولة المضيفة)، وعن طريق تعريف هذه المنظمات يمكن القول إنَّ الاستثمار الأَجنبي المباشر ما هو الا استثمار حقيقي طويل الأَجل في أُصول إنتاجية وينطوي علي نقل أصول مادية أَو غير مادية مع قدره المستثمر في التأثير علي المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الام (Jabbari & Al-Haddad, 2013: 206-208)، يعد الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة ويعدّ حجر الأساس في البناء الاقتصادي ومحور الاهتمام المتقدم في مختلف الدراسات الاقتصادية، فإن تعدد مفاهيم الاستثمار يعكس أهمية الاستثمار من جهة واختلاف الرؤى حوله من جهة أخرى، لذلك تعددت مفاهيم الاستثمار بحيث يكون من الصعب إعطاء مفهوم واحد للاستثمار الاجنبي المباشر (Al-Muhammadi & Al-Hayyani, 2021: 113-114) ويمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية الفعالة التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية. إن المشروعات الجديدة تحتاج قدرا كبيرا من رأس المال الذي تعجز صادرات التمويل المحلية عن تمويلها في بعض البلدان النامية، ولذا لابد من الاعتماد على المصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشاريع في ظل حدود وشروط معينة، رأس المال الأجنبي يؤدي دورا فعالا في زيادة الاستثمار والادخار والتنمية (Assaf & Mahidi, 2023: 396)

ومما تقدم يمكن القول بأَنَّ الاستثمار الأَجنبي المباشر هو عبارة عن توظيف الأَموال الأَجنبية في دول أُخرى بهدف الحصول على منفعة دائمة أَو مؤقتة في اقتصاد الدول الأُخرى.

ثانياً: أَهميَّة الاستثمار الأَجنبي المباشر:

تكمن أَهميَّة الاستثمار الأَجنبي المباشر في اقتصادات الدول المضيفة في العديد من النقاط يمكن حصرها بما يأتي (Aliwi, 2016: 201- 226):

1. قد يساعد في تكوين فرص عمل مِمَّا يحد من مشكلة البطالة في الدولة المضيفة، فضلًا عن محاربته للفقر وبعض أشكال التخلف، مع الأخذ في الاعتبار أن أثر الاستثمار على التوظيف يتوقف على عوامل عديدة منها أُسلوب الاستثمار إذ إنَّ دخوله ميادين جديدة ومواقع متنوعة يؤدي إلى زيادة حجم العمل المطلوب، أَمَّا إذا اعتمد على أُسلوب الحيازة والتملك لنشاط قائم فقد يؤدي ذلك إلى تخفيض العمالة المطلوبة، ولكن ذلك يعتمد على المفاوضات مع المستثمر.
2. وتكمن أَهميَّة الاستثمار الأَجنبي المباشر في تحسين جودة المنتجات والتقليل من تكاليفها عن طريق زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأَسواق المحلية والعالمية (Ahmed & Sami, 2010: 145).
3. يُعَدُّ الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعَّال، ويعني فضلًا عن الثروة المتراكمة إذ يؤدي إلى الحفاظ على رصيد رأس المال أَو زيادته، ومن ثُمَّ يقوم بالدور الرئيس في مواجهة الطلب المتزايد (Abdul Hamid, 2017: 953- 995).
4. يعمل على موارد الدولة من الضرائب بسبب الضرائب المفروضة على المستثمرين، مثل الضرائب الجمركية والضرائب على الأَرباح (Ezz, 2018: 503)

5. فضلًا عن مساهمته في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تُسهِم في خلق فرص عمل جديدة، مِمَّا تُسهِم في القضاء على ظاهرة البطالة (Muhammad, 2012: 17).
6. رفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأَموال الأَجنبية وجذب المدخرات المحلية إلى الأَنشطة الأَساسية أَو الأَنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات (Issa, 2016: 59).

ثالثاً: خصائص الاستثمار الأَجنبي

يتميز الاستثمار الأَجنبي المباشر بالعديد من الخصائص يمكن إجمالها بما يأتي(Qadi, 2003: 252-253):

1- الاستثمار الأَجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد إذ لا يقدم المستثمر الأَجنبي على استثمار أَمواله وخبراته في الدول المضيفة إِلَّا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصاديَّة للمشروع وكافة البدائل المتاحة، وله إمكانيَّة ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وفضلًا عن تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.

2- يُعَدُّ الاستثمار الأَجنبي المباشر أَبرز وسيلة لتكوين فرص للعمل، والعلاقة بين الاستثمار الأَجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد إذ تتوقف قدرة الاستثمار الأَجنبي المباشر على أَحداث أثر إيجابي في العمل على مضمون هذا الاستثمار. ففي حالة أَحداث وحدات إنتاج جديدة يكون تكوين فرص العمل أَكبر من حالة اقتناء أَو الاندماج في مؤسسة قائمة. إِلَّا أَنَّ الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأَجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما 3- يُعَدُّ الاستثمار الأَجنبي المباشر شكلاً بديلاً للمديونية إذ لا يترتب آية التزامات بالدفع على عاتق الدولة. ويتميز عن كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي صارت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها (Hassan, 2000: 7).

رابعاً: أهداف الاستثمار الأَجنبي المباشر:

كثيراً ما تلجأ الشركات والأَفراد إلى الاستثمار في دول أُخرى سعياً منهم وراء تحقيق أهداف عديدة ومن أَبرز الأهداف التي تؤمل تحقيقها مِن المستثمرين ما يأتي(Hadran, 1997: 16):

1- تحقيق العائد أَو الربح مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أَن تجد فرداً يوظف أَمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح

2- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة لأجل استخدامها في صناعاتها.

3- سهولة قيام الشركات الأَجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيثُ الجودة والأَسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها

4- هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأَجنبي المباشر ينبغي للدول المضيفة الانتباه لها اثناء المفاوضات وهي ان الدول المتقدمة تسعى إلى تحقيق إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية عن طريق استغلال مواردها وزيادة مديونيتها والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصاديَّة.

خامساً: مبررات الاستثمار الأَجنبي المباشر

هناك أَسباب عديدة أَدَّت إلى زيادة حاجة الدول لجذب وتحفيز الاستثمارات الأَجنبية المباشرة، نذكر منها (Murad, 2021: 336):

1- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلًا عن انخفاض مستوى الدخول فيها، فضلًا عن ذلك انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات كون اقتصادياتها أحادية الجانب، أي تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط، وغالبًا ما تكون من المواد الأَوَّليَّة الخام الأمر الذي أَدَّى إلى ضعف تمويل الاستثمارات المحلية واختلال الهيكل الاقتصادي لهذه الدول.
2- مدى توفر البنية التحتية من موانئ وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الأساسية لقيام عملية التنمية الاقتصاديَّة، لأَنَّ ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس أموال كبيرة للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها بالادخارات المحلية وهو ما يدعو إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية (Ahmed, 2009: 4).
3- مسايرة التطورات الحاصلة واحتواء المعرفة العلمية والفنية عن طريق نقل التكنولوجيا، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة والارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض باقتصادياتها، .(Magalhaes, 2007 : 3)
4- تفاقم أزمة المديونية منذ بداية عقد السبعينات في معظم البلدان النامية، بسبب تعرض موازين مدفوعاتها لعجز شديد، وهذا العجز تمت معالجته بزيادة الاقتراض من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة، وترتب عن ذلك ظهور حجم هائل من الديون المستحقة على هذه البلدان ونمو متزايد من أعباء خدمتها تجاوز أحياناً حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات ومن ثُمَّ أَدَّت هذه الأزمة إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وإضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد، وتدهور الإنفاق الاستثماري، وزادت الطاقات المعطلة وانخفض معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي حول الاتجاه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصير المصدر الرئيس للتمويل الخارجي في هذه البلدان إذ اتجهت العديد من الدول المدينة إلى بيع ديونها للمستثمرين الأجانب وبأسعار مشجعة على الاستثمار.
5- سياسة الإصلاحات الاقتصاديَّة التي تمَّت في العديد من البلدان النامية، الَّتي ترمي إلى إحلال آليات السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وتتجسد في شكل التجارة والاستثمار وأسعار الصرف، وتسارع برامج الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والحد من دور الدولة بنقل ملكية المشروعات المملوكة إلى القطاع الخاص (Ahmed et al., 2004: 159).

سادساً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إيجاز أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي(Mutawa & Ibrahim, 2016 : 7-8):

1- المعوقات الاقتصادية: عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم كفاية سياسة التخصيص، وارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة، وعدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل، وانخفاض الجودة وارتفاع مستلزمات الإنتاج المحلية، وارتفاع معدل التضخم.

2-المعوقات المالية: ارتفاع تكلفة الائتمان، ونقص السيولة، وصعوبة الحصول على القروض، وضعف الإمكانيات المالية للمستثمر المحلي، وعدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين.

3-المعوقات السياسية: توتر العلاقات السياسية بين الدولة المضيفة والدولة الأم، ووجود اضطرابات داخلية، ووجود حروب أهلية وإرهاب.

4- المعوقات التشريعية: عدم كفاية الحوافز والضمانات، وقيود على حرية تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح وعدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وعدم توافر أنظمة لحماية الإستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة، وعدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

5-معوقات البنية الأساسية :عدم كفاءة خدمات البنية الأساسية وارتفاع تكلفتها.
6- المعوقات الإدارية والتنظيمية : نقشي البيروقراطية والفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، وطول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات، ووجود تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة والزيارات، ونقص المعلومات عن الفرص الإستثمارية في الإقليم، وعدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي وعدم دقتها، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار، وعدم توافر مراكز وقنوات التسويق وعدم فاعليتها وطول إجراءات التصدير والإستيراد، وعدم كفاية الترويج للإستثمار الأجنبي وضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي.

المحور الثاني: الاطار النظري للبطالة

تُعدُّ البطالة من أبرز التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكزنها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع بعناية المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من مُدَّة زمنية لأُخرى.

أولاً: مفهوم البطالة:

هناك العديد من المفاهيم الخاصة بالبطالة وكما يأتي:

تعرف على أنَّها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة في العمل و الإنتاج (Hussein, 2008: 286),وعرفها يسري بأنَّها: على أنَّها عدد الأشخاص القادرين على العمل، ولا يعملون على الرغم من أنَّهم يبحثون عن عمل بشكل جيد (Yousry: 2007, 225).وعرفت البطالة على أنَّها زيادة القوى البشرية عن فرص العمل المتاحة في المجتمع، سواء أكانت هذه الفرص اقتصادية، أو غير اقتصادية (Ali, 2015, 201)، فإنَّ البطالة في أبسط معانيها هي أن الفرد يُعَدُّ بطالاً إذا كان قادراً وراغباً وراضياً بالأجر السائد، وباحثا عن العمل ولم يجده (Al-Amjad & Muhammad Al-Siddiq, 2018: 3).

ومما تقدم يمكن القول بأن البطالة هي عدم قدرة اشخاص راغبين بالعمل وقادرين عليه ولا يجدوه بالأجور السائدة.

ثانياً: أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة التي قَسَّم البطالة فيها يمكن إيجازها بما يأتي(Khalaf, 2007: 335):

1-**البطالة الدورية:** وتعرف بأنَّها البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصاديَّة التي تتعرَّض لها النشاطات الاقتصاديَّة إذ تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا في انخفاض الطلب الكلي الَّذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار إذ تردد وتتسع النشاطات الاقتصاديَّة ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام

2- البطالة الاحتكاكية: وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل، ومن ما أبرز طرائق للقضاء على هذه البطالة هو معرفة مؤهلات ومهارات العامل لتوجيهه للعمل الذي يناسبه ويكافئ مهاراته وأيضًا توفير قاعدة معلوماتية في سوق العمل وتبين المهارات المطلوبة ليتسنى للعامل معرفة العمل الذي يناسبه في حالة خروجه من العمل لأسباب من محض إرادته أو لأسباب اقتصادية، وهي البطالة الناجمة عن تنقل العمال بين الوظائف المتنوعة، أو المناطق المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات الكافية لدى الباحث عن العمل، الَّتي تتوفر فيه الشروط الكافية للعمل (Abdul Hamid, 2010: 85).

3- البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية هي حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة (Al-Wazani & Al-Rifai, 2002: 268).

4- البطالة المقنعة هي وجود عدد من العاملين في بعض القطاعات، دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي، أو إضافي أي تكدس عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل (Husseinin, 2013: 139)

5- البطالة السافرة : وهي البطالة التي تنتج عندما يكون فيها عدد الراغبين في العمل، في ظل الأسعار والأُجور النقدية السائدة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل أي عدد العمال القادرين على الشغل بالفعل (Ali, 2015: 202).

6- البطالة الموسمية: ظهر هذا النوع لارتباط البطالة بحالة الطقس، فضلًا عن التغيرات الموسمية في العرض، وهذا ما يميز بعض القطاعات الاقتصاديَّة، مثل الزراعة (Ismail, 2009: 24), والسياحة فتنشط في بعض الفصول دون الأُخرى أو يزيد عملها في جزء من السنة، ويقل في جزء آخر إذ إنَّها تختلف من دولة لأُخرى بسبب ارتباطها المباشر بالعادات والتقاليد والمناسبات (Yahya 2008: 85).

7- البطالة الاختيارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معنية فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأُجور السائدة ورغم وجود وظائف لهم، من الأُغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أُجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأُجور المرتفعة (Ahmed & Ismail, 2022: 22).

ثالثاً: أسباب البطالة:

البطالة من المشكلات الاجتماعيَّة ذات الأبعاد المتشعبة في أسبابها، ويرجع كثير من الباحثين أسبابها إلى عوامل متعددة ومختلفة، فمنهم من يرجعها إلى أسباب سياسية، ومنهم من يرجعها إلى أسباب اقتصادية، ومنهم من يرجعها إلى أسباب اجتماعية، وهناك أسباب تتداخل بين الأسباب السياسيَّة والاقتصاديَّة، وأنَّ هناك بعض الاختلاف في أسباب البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة ويمكن أن نرجع بعض أسباب البطالة إلى(Eid, 2023: 9-10):

1- فشل سياسة الحكومات التشغيلية، لأسباب اقتصادية أو تخطيطية، وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين)، وتقليص التوظيف الحكومي الذي كان سائدًا، تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقلة بناء المصانع ودور العمل مِمَّا أَدَّى إلى خفض الاستثمار الحكومي في إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.

2- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص المتخرجين من الجامعات والمعاهد بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينه تفوق الحاجة لهم بعد التخرج، ورفض هؤلاء للعمل في مهن وأعمال أخرى لاعتقادهم أنَّها لا تلائمهم، وهذا ناتج عن عدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل الفعلية، أي عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل.

3- إحلال الآلة مكان العمال في بعض النشاطات الاقتصاديَّة، والاعتماد على ما وصلت إليه التطورات التكنولوجية مِمَّا قلل من تعداد العنصر البشري إذ ترتب عن التوسع في استخدام الآلات والتكنولوجيا تقلص فرص العمل للموارد البشرية والاتجاه المتزايد إلى تخفيض القوى العاملة في منظمات الإنتاج، وترتب على ثورة الحاسب الآلي والمعلوماتية أن فقد البشر وظائفهم بشكل دائم، واختفت من الوجود فئات بأكملها من الوظائف لم يُعَدُّ لها الوجود(Al-Sulami, 1998: 22-23).

4- النمو السكاني وما يصاحبه من نمو القوى العاملة، بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل، مع غياب برامج تنموية ناجحة وما يحدثه من عجز عن تلبية طلبات التشغيل لهذه الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل. ولا سيَّما في الدول المتخلفة التي يغيب فيها التخطيط الاستراتيجي، ولا تحسن استغلال مواردها سواء كانت بشرية أو مادية، والزيادة في العامل السكاني قد يؤدي إلى استمرار مشكلة البطالة على الرغم من جهود التنمية (Ammara, 2009: 93).

5- تكدس السوق ببعض السلع، وإغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي التراجع والتقليل من الإنتاج المحلي في بعض الصناعات وتوقيف بعض النشاطات والصناعات، الأمر الذي يستدعي خدمات بعض العمال أو جميعهم في صناعات ونشاطات كانت مصدر رزق للكثير العائلات.

رابعاً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة:

تُعد البطالة ولا سيَّما بين الشباب من أبرز المشكلات الاقتصاديَّة الكلية الصعبة التي تعاني معظم البلدان منها ولا سيَّما النامية التي تكون فيها معدلات نمو منخفضة وفرص العمل قليلة مقارنة بعدد السكان، ومن الناحية الاقتصاديَّة يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعجيل النمو الاقتصادي، وتحسين ظروف سوق العمل، وتعزيز الإنتاجية، ومن الناحية الاجتماعيَّة تدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة عن طريق تعزيز مستوى المعيشة إذ تزيد الأجور وتتحسن استخدام الموارد الطبيعية، وتزيد الحاجة إلى تحسين التعليم والرعاية الصحية، وسياسيًا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عابر الحدود الوطنية إذ غالبًا ما تدفع الشركات للسياسات الحكومية نحو بيئة سياسية تنافسية وشفافة وفعالة، علاوة على ذلك، فإنَّه يحسن القدرات المؤسسية والبشرية، واقتصادياً تركز الأدبيات الاقتصاديَّة على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم ومعدل البطالة كمتغيرات رئيسة تستخدم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي (Strat et al., 2015: 635-643).

القليل من الأدبيات الاقتصاديَّة تركز على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة بين الشباب، وتؤكد النظرة التقليدية على أهميَّة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لتعزيز الطلب على العمالة في البلد المضيف عن طريق تسريع النمو الاقتصادي، وهذا لا يؤثر فقط على العمل في القطاعات التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها تؤثر أيضًا على العمالة في القطاعات الداعمة للصناعات المحلية، ومع ذلك فإنَّ العديد من الدراسات التجريبية لم تفعل ذلك وتمكن من إثبات هذه العلاقة، علاوة على ذلك فإنَّهم يذكرون ذلك اعتماد الاستثمار الأجنبي على العمالة المحلية ضئيل للغاية ولا سيَّما على الشباب، وتبريرهم هو مزيج من عوامل المختلفة بعضها يرجع إلى البلدان المضيفة بينما الآخر للمستثمر الأجنبي، وفيما يتعلق بالبلدان المضيفة أكثر من غيرها عامل مهم يعيق تأثير الاستثمار الأجنبي على العمل المنزلي هو أن العمال المنزليين في البلدان المضيفة هم في كثير من الأحيان غير قادر على استيعاب التكنولوجيا وطرائق الإنتاج للمستثمر الأجنبي، والعامل الأكثر أهميَّة يتعلق بالمستثمر الخارجي هو الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا المكثفة وأساليب الإنتاج الحديثة (Ezzat, 2020: 253-255).

توجد نظريات وافتراضات مختلفة توفر روابط بين البطالة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والإنتاج والاستثمار الأجنبي المباشر إذ نُظِر إلى العلاقة بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مختلفة بين الاقتصاديين إذ يُعَدُّ هولت (1998) إحدى النظريات التي اقترحت وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة. وأضاف أن الحكومة يمكن أن تستفيد من هذه العلاقة عن طريق خفض الارتفاع في معدل البطالة عن طريق اختيار السياسات الاقتصاديَّة، علاوة على ذلك رأى كينز العلاقة السلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، وذكر أنَّ البطالة التي نتجت عن الفجوة بين الاستهلاك والدخل بسبب انخفاض الإنتاج الإجمالي وينبغي تخفيض الطلب الفعال في أوقات الركود عن طريق دعم فرص الاستثمار، سواء محلياً أو

دولياً (الاستثمار الأَجنبي المباشر)، أي أَنَّه أكد أن الاستثمار الأَجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير سلبي التأثير على البطالة (Ezzat, 2020: 262-263).

أيد ريكاردو (1821) العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأَجنبي المباشر والبطالة عن طريق صياغة نظرية نمو البطالة التي تنص على وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار وتوسيع الإنتاج وخلق فرص العمل لأَنَّ استثمار رأس المال هو البديل الأمثل للعمل في الاقتصاد، وهكذا عندما يعتمد تدفق الاستثمار الأَجنبي المباشر تقنيات الإنتاج كثيفة رأس المال داخل الشركات المستثمرة الأَجنبية، وهذا يقلل من الطلب على العمالة ومن ثُمَّ رفع البطالة، علاوة على ذلك أيدت نظرية بيغو العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأَجنبي المباشر والبطالة وعلى وفق نظرية فإنَّ العلاقة تمتد من البطالة إلى الاستثمار الأَجنبي المباشر، تشير نظرية بيغو إلى أَنَّ نسبة عالية من المستثمرين الأَجانب ينظروا إلى معدل البطالة في بلد ما على أَنَّه إشارة للاقتصاد الكلي اختلال التوازن ولا يُنظر إلى هذه البلدان على أَنَّها دولة مضيفة مناسبة للاستثمارات الأَجنبية، إن التناقض الذي سبق مناقشته بين النظريات فيما يتعلق باتجاه تفسير العلاقة بين الاستثمار الأَجنبي المباشر والبطالة عن طريق قنوات عديدة في العمل عند تحليل تأثير الاستثمار الأَجنبي المباشر على البطالة، بعض هذه القنوات مباشرة وبعضها الآخر غير مباشر، وكل منها يمكن أن يكون إيجابيا أَو سلبيا. ويمكن للاستثمار الأَجنبي المباشر أن يزيد العمالة بشكل مباشر عن طريق خلق فرص عمل جديدة في الشركات الأَجنبية التابعة وتقليصها عن طريق فقدان فرص العمل ومن المفترض أن يكون للاستثمار في المجالات الجديدة أعلى الإمكانات لخلق فرص العمل (Sayed et al., 2022: 120-121).

المحور الثالث: الجانب القياسي

مرحلة التوصيف للنموذج:

يتم في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سيتكون منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فأن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كالآتي:

$$Y1 = f\ (x1\ , x2, x3, x4) + Ui \quad \dots\dots (1)$$

إذ إنَّ:

$Y1$: معدل البطالة (أجمالي % من إجمالي القوة العاملة)

$x1$: الاستثمار الأَجنبي المباشر (الوافد) / للناتج المحلي الإجمالي.

$x2$: معدل الفائدة الحقيقي (%)

$x3$: التضخم (الأَسعار التي يدفعها المستهلكون %)

$x4$: النمو الاقتصادي (%ا)

Ui : المتغير العشوائي.

تقدير وتحليل الأَنموذج

أولاً: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج: للتأكُّد من استقراريَّة السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة واستُعمِل اختبار فليبس بيرون ،(PP) ، وكانت النتائج على وفق الآتي إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبيَّن أَنَّ المتغيرات ساكنة في الفرق الأَوَّل في كل من حسب (Unit Root Test Table (PP) وإنَّها مستقرة عند الفرق الأَوَّل سواء بوجود قاطع (With Constant) أم قاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا

استناداً إلى قيمة Prob أقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانيَّة تطبيق أُنموذج ARDL.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة ـ فليبس بيرون لمتغيرات لأُنموذج في الأُردُن

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-4.0383	-5.9694	-4.7086	-2.0192	-1.7473
	Prob.	***0.0038***	***0.0000***	***0.0006***	***0.2775***	***0.3988***
		***	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6364	-5.7139	-4.6428	-1.8763	-1.4243
	Prob.	***0.0041***	***0.0003***	***0.0041***	***0.6433***	***0.8341***
		***	***	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6842	-3.9314	-2.7919	-1.3639	-0.4197
	Prob.	***0.0867***	***0.0003***	***0.0068***	***0.1567***	***0.5239***
		*	***	***	n0	n0
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-7.9934	-13.1075	-12.2193	-5.6898	-4.1984
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0026***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1980	-12.5672	-12.0390	-5.7187	-4.5428
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0054***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1284	-11.9558	-12.4293	-5.7861	-4.2623
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.						

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12).

يُوضِّح الجدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج في الأُردن إذ يتَّضح لنا أن متغيرات الأُنموذج جميعها (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) قد صارت ساكنة بعد أخذ الفروق الأُولى لها، مِمَّا يعني قبول فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ هذه تحتوي على جذر وحدة لأَنَّ القيمة الاحتمالية للاختبار عند مستوى معنوية أَكبر من (5%). مِمَّا يعني أن متغيرات الدراسة جميعها متكاملة في الفرق الأَوَّل وهذا ما يشير إلى إمكانيَّة تطبيق أُنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ثانياً: تحديد مُدد الإبطاء المثلى

هناك العديد من المعايير المستخدمة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للأُنموذج يتم استخدامه للنماذج التي تقضي على مشاكل الارتباط الذاتي بين المخلفات ، والاعتماد على معيار اكايكي (Akaike)، وهو الأُنموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق طريقة (ARDL) هو (1,2,4,2,0) ، الَّذي يوفر أدنى قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدَّة التأخير. يُوضِّح الشكل الآتي مُدد الإبطاء:

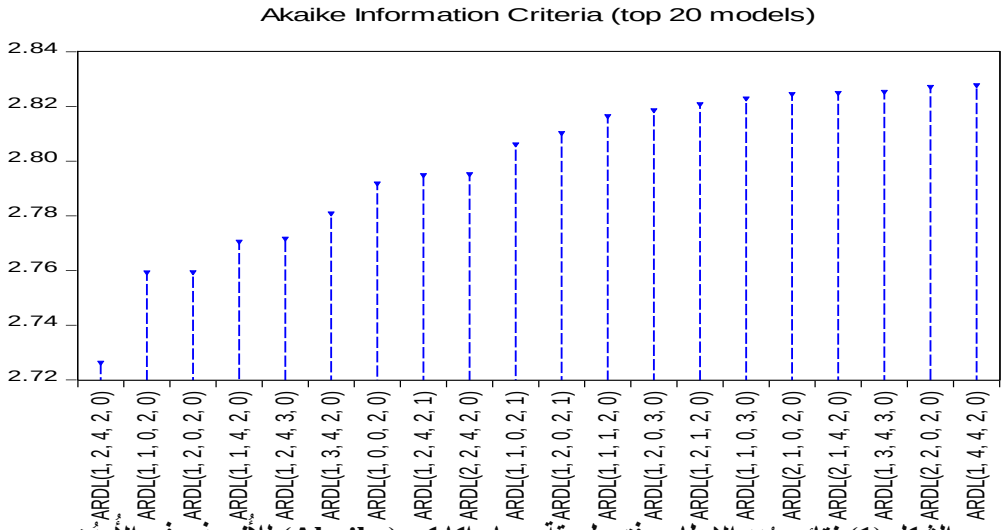

الشكل (1) نتائج مُدد الإبطاء وفق طريقة معيار اكايكي (Akaike) للأنموذج في الأُردُن

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية EViews.12.

ثالثاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في الأُردُن

يُوضِّح الجدول (2) اختبار منهجية الحدود(Bound Test Approach) والمستخدم من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في الأُردُن إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أنَّ قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (7.761) وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الَّتي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في الأُردُن.

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أُنموذج الأُردُن

(Bound Test Approach)				
Test Stat	**Value**	**Sign.**	**I(0)**	**I(1)**
F-stat	7.761165	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد لباحثان اعتمادًا على برمجية EViews.12.

رابعاً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل وتصحيح الخطأ (ECM) لمتغيرات الأُردُن

الجدول (3) نتائج تقدير نموذج (ARDL) للأُردُن

ARDL				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 2, 0)				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 29				
Short Run Coeffcients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
C	8.024945	2.068568	3.879469	0.0015
Y(-1)*	-0.388004	0.104074	-3.728150	0.0020

X1(-1)	0.136478	0.055191	2.472845	0.0259
X2(-1)	0.049028	0.097604	0.502314	0.6227
X3(-1)	-0.611251	0.183730	-3.326905	0.0046
X4**	-0.377845	0.111674	-3.383456	0.0041
D(X1)	0.020144	0.053523	0.376366	0.7119
D(X1(-1))	-0.069039	0.051487	-1.340920	0.1999
D(X2)	0.035608	0.075237	0.473278	0.6428
D(X2(-1))	-0.064728	0.087845	-0.736845	0.4726
D(X2(-2))	-0.170032	0.078428	-2.168001	0.0467
D(X2(-3))	-0.101946	0.048269	-2.112037	0.0519
D(X3)	-0.087788	0.099534	-0.881984	0.3917
D(X3(-1))	0.311689	0.110922	2.809990	0.0132
	EC = Y - (0.3517*X1 + 0.1264*X2 -1.5754*X3 -0.9738*X4)			
Long Run Coeffcients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
X1	0.351744	0.181881	1.933928	0.0722
X2	0.126359	0.251836	0.501750	0.6231
X3	-1.575373	0.535059	-2.944301	0.0100
X4	-0.973817	0.417257	-2.333856	0.0339
ECM	-0.388004	0.053716	-6.924651	0.0000
R^2	0.76	$Adj\ R^2$		0.65
F-statistic	6.874607	Prob . (F - statistic)		0.00000

Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على المخرجات EViews.12.

يُوضِّح الجدول (3) نتائج تقدير في الأَجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:

1- نتائج العلاقة قصيرة الأَجل:

أ- استُعمِل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة الأُنموذج إلى حالة التوازن إذ بلغت قيمتها (0.388-) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ البطالة سوف تستغرق سنتين وستة أَشهر تقريبًا لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار الصدمات للاستثمار الأَجنبي المباشر $\frac{1}{0.388} = 2.577 \cong 2.6\ year$

ب- التضخم : يؤثر عكسياً ومعنوياً في البطالة، وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في البطالة بنسبة (0.101- %) عند معنوية عند مستوى (10%).

1- **نتائج العلاقة طويل الأَجل**:

أ- الاستثمار الأَجنبي المباشر: يؤثر طردياً ومعنوياً في البطالة وهذا مخالف للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في البطالة بنسبة (1.36 %) لكنها معنوية عند مستوى (5%). وربَّما يرجع السبب في ذلك نتيجة الأَزمات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي حلت بدول المجاورة للأُردُن مِمَّا انعكس على جذب الاستثمارات وكذلك نتيجة أَزمة كورونا وما تبعها آثار على الاقتصاد الأُردُني

ب- معدل الفائدة الحقيقي: عدم وجود علاقة معنوية بين معدل الفائدة الحقيقي والبطالة وعند مستوى معنوية (5%).

ت- التضخم: يؤثر عكسياً ومعنوياً في البطالة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في البطالة بنسبة (1.57- %) عند معنوية عند مستوى (5%).

ث – النمو الاقتصادي: يؤثر عكسياً ومعنوياً في البطالة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في البطالة بنسبة (0.97- %) لكنها معنوية عند مستوى (5%).

ج-بلغت قيمة R^2 (76%) أي أَنَّ التغيرات التي تحدث في الأُنموذج في العراق تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأُنموذج والمتبقي (24%) تفسرها متغيرات أُخرى خارج الأُنموذج أَو قد تعود لحد الخطأ العشوائي.

ح-بلغت قيمة (F) المحتسبة (6.87) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يشير إلى معنوية الأُنموذج كله.

سادساً: اختبارات ما بعد تقدير الأُنموذج

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأَخطاء العشوائية

يتَّضح من الشكل (2) أَنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار (JB) قد بلغت (0.122) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ الأَخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأُنموذج المُقدَّر في الأُردُن بمتوسط مساوي (2.7) وبانحراف معياري بلغت نسبته (0.59).

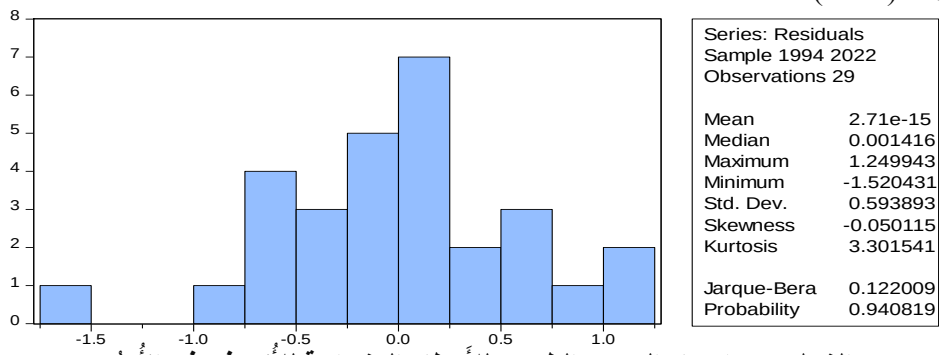

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأَخطاء العشوائية للأُنموذج في الأُردُن

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على المخرجات EViews.12.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يتَّضح من الجدول (4) أَنَّ قيمة الإحصائيَّة لاختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (6.710) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في الأُنموذج المُقدَّر في الأُردُن.

جدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الأُردُن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	6.710727	Prob . F(2,13)	01110.
Obs* R-squared	14.73129	Prob. Chi-Square	0.9513

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على المخرجات EViews.12.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتَّضح من الجدول (5) أَنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (0.540) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة ثبات التباين في الأنموذج المُقدَّر في الأُردُن.

جدول (5) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمتغيرات الأُردُن

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.540530	Prob . F(13,15)	0.8640
Obs* R-squared	9.251413	Prob. Chi-Square	0.7537

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على المخرجات EViews.12.

4- اختبار استقراريَّة الأُنموذج المقدر:

يتَّضح من الشكل (3) أَنَّ الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة كان داخل الحدود الحرجة وللحدين الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة، أَمَّا الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة فقد وقع داخل الحدود الحرجة للحدين الأعلى والأدنى، ومِمَّا سبق يتَّضح أَنَّ هناك استقرارًا وانسجامًا في الأنموذج المُقدَّر في الأُردُن بين نتائجه في الأجل القصير والطويل.

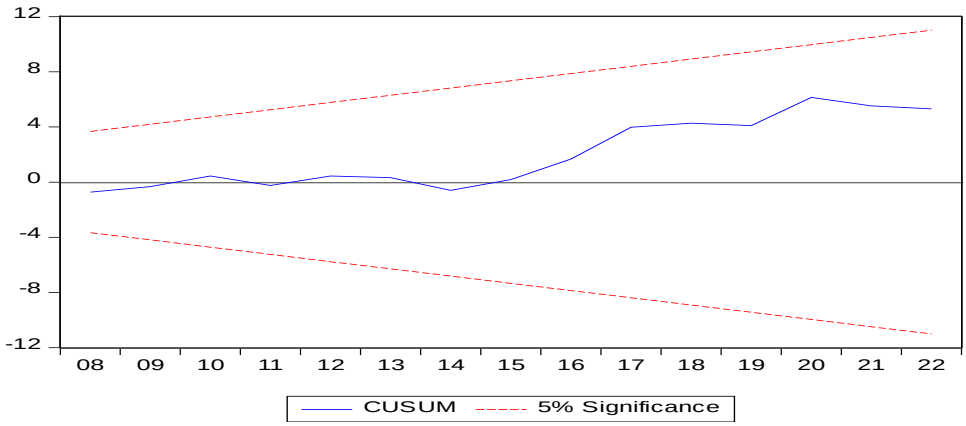

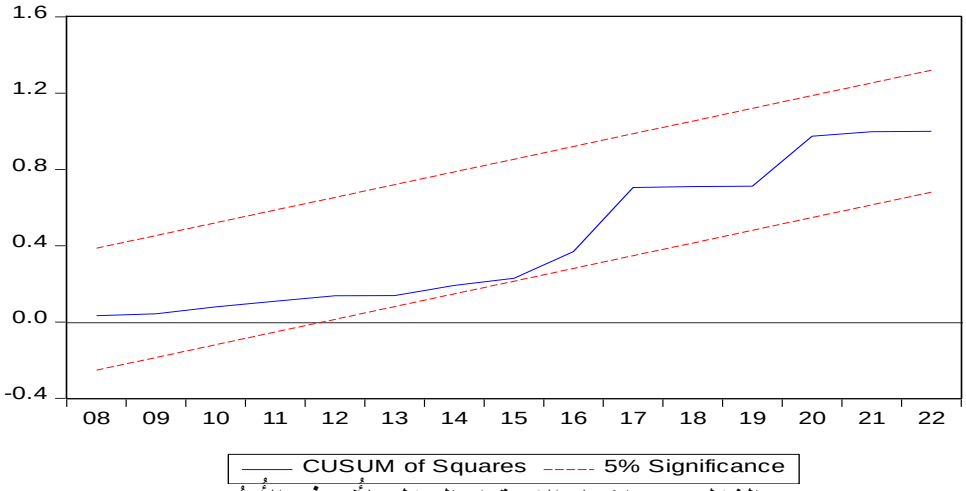

الشكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لأُنموذج الأُردُن.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية EViews.12.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

الجانب النظري:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات العامة النظرية الاتية:

1- تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمعوقات الإدارية والفنية وغيرها من المعوقات التي تطرد المستثمر الأجنبي في الأردن.
2- زيادة أعداد الخريجين باعداد كبيرة خارج حاجة سوق العمل لهم، وكذلك جلب الشركات الأجنبية للعمالة الأجنبية بسبب خبرتهم ومهارتهم في العمل وتفوقهم على العمالة المحلية.
3- **التضخم** يؤثر عكسياً ومعنوياً في البطالة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في البطالة بنسبة (0.101- %) عند معنوية عند مستوى (10%)
4- **الاستثمار الأجنبي المباشر** يؤثر طردياً ومعنوياً في البطالة وهذا مخالف للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في البطالة بنسبة (1.36 %) لكنها معنوية عند مستوى (5%). وربَّما يرجع السبب في ذلك أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات السياحة والتعليم، وعدم تركزها على القطاعات الصناعة الزراعية التي تجذب العمال.
5- **النمو الاقتصادي:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في البطالة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أَنَّ زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في البطالة بنسبة (0.97- %) لكنها معنوية عند مستوى (5%).

ثانياً: التوصيات

1- ينبغي على الحكومة الأردنية أن تتخلص من الاعتماد على قطاع دون الاخر وبناء اقتصاد منتج تلعب الصناعة و الزراعة والسياحة دوراً محوريًا حتى يلبي الإنتاج المحلي الطلب الداخلي و يقل بذلك الاستيراد ، فيتحسن ميزان المدفوعات ويتم التحكم أفضل بالتضخم المحلي ، فلو ارتفع سعر البترول مجددا فإن تكاليف الإنتاج للدول الصناعية سترفع ونستورد التضخم مجددا.
2- ينبغي على الحكومة الأردنية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات كثيفة العمالة التي تعتمد على المنتجات والخبرات المحلية في القطاعات التي لا توفر فقط العمالة الموسمية أو قصيرة الأجل
3- تحسين جودة العمالة المحلية من خلال توفير برامج تدريبية؛ بهدف تحسين مهاراتهم والإضافة إلى معارفهم من أجل زيادة القدرة التنافسية للعمالة الأجنبية.
4- فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي على الحكومة و الاردنية العمل على تقليل نسبة الضريبة على الاستثمارات والتخفيف في النظام الضريبي والأمور الفنية والإدارية وتقديم تسهيلات للمستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين الاقتصاد.
5- ينبغي على الحكومة الأردنية العمل على تقليل البطالة عن طريق اللجوء الى توفير فرص عمل إضافية وخاصة في القطاع الخاص والعمل على تقليل اعداد الخريجين بما يتوافق مع متطلبات السوق المحلية.

Sources:

1. Abdel Hamid, Ayeb Walid, 2010, The Macroeconomic Effects of Government Spending Policy, Hussein Al-Asriyya Library, Lebanon.

2. Abdel Hamid, Hassanein Abdel Hamid. (2017). Measuring the impact of foreign direct investment on economic growth, an analytical study applied to the Egyptian case for the period from (1990-2015). Scientific Journal of Economics and Trade, available at the link Institutional and Economic Governance D (ekb.eg(
3. Ahmed, Abdel-Rahman Nesri et al., 2004, Macro and Micro Economic Theory, University House, Alexandria, Egypt.
4. Ahmed, Muwafaq, Sami, Khudair Hala, 2010, Foreign Investment and its Impact on the Economic Environment, article published in the Journal of Management and Economics, Issue 80, University of Mosul, Iraq, p. 145.
5. Al-Amjad, Manneh and Muhammad Al-Siddiq, Jawadi, 2018, Testing the Unemployment Hysteresis Hysteresis Hysteresis during the period (1970-2017), Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Martyr Amma Lakhdar - El Oued, Algeria.
6. Al-Eid, Taheri Lakhdar, 2023, The phenomenon of unemployment in Algeria and its social effects on society, Al-Hiwar Al-Fakri Magazine, Volume 16, Issue 1.
7. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
8. Ali, Azab Muhammad, 2015, University Education and Development Issues, Anglo Library, Egypt.
9. Al-Muhammadi, Muhannad Khalifa Obaid and Al-Hayani, Muhammad Khairy Marzouk, 2021, The impact of investment determinants on the Iraqi economy for the period 2004-2018): an econometric study, Economics for Business Journal for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Issue 1.
10. Al-Sulami, Ali, 1998, Human Resources Management, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo.
11. Al-Wazani, Khaled Wasfi and Al-Rifai, Ahmed Hussein, 2002, Principles of Macroeconomics between Theory and Practice, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, fifth edition.

12. Amara, Muhammad Muhammad Ali Hindi, 2009, Introduction to the Media and Community Issues, Dar Al-Ulum, Publishing and Distribution, Cairo.
13. Amhamed, Melody and Ismail, Nawari, 2022, General Policy for Employment and Combating Unemployment in Algeria, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Ahmed Draya University - Adrar.
14. Assaf, Nizar Dhiyab and Mahidi, Muhammad Nassif, 2023, Measuring and analyzing the impact of foreign trade on foreign direct investment in the Iraqi economy for the period (2004-2020), Economics for Business Journal for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 5, Issue 1.
15. Ezz, Nervin Ahmed Maher, (2018). Determinants of foreign direct investment in Egypt using regression analysis and the ARDL model, Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Suez Canal University, Volume 9, Number 4, Part 2.
16. Ezzat, Ahmed Mohamed, 2020, The Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment: Evidence from Arab Countries, Scientific Journal of Economics and Trade, Ain Shams University, Volume 50, Issue 1
17. Hadran, Taher Haider, 1997, Principles of Investment, Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
18. Hassan, Al-Mahran, 2000, Foreign direct investment and the possibility of developing it in light of local and regional developments, Egyptian Journal of Development and Planning, first issue.
19. Hussainin, Ali Ahmed Jaber, 2013, Administrative Reform and its Role in Eradicating Poverty, Arab Academy for Education and Publishing, Egypt.
20. Hussein, Majeed, 2008, Principles of Economics, Zahran Amman Publishing House.
21. Ismail, Muhammad Al-Zyoud, 2009, The Role of Small Credit Projects in Rural Development, Dar Jales Al-Zaman, Amman.
22. Issa, Khalfan Muhammad, 2016, Investment Management and Financial Portfolios, Al-Janadriyah Publishing and Distribution House, Jordan,
23. Jabbari, Shawqi, Al-Haddad, Muhammad Mahjoub, (2013), The contribution of foreign direct investment to the economic growth of

North African countries: a case study (Tunisia, Libya, Egypt), Strategy and Development Journal, No. 4.

24. Khalaf, Falih Hassan (2007), Macroeconomics, Jadarah International Book Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition.
25. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
26. Muhammad, Nouria Abd, 2012, The Impact of Foreign Investment on the Future of Arab Domestic Investment: A Standard Analytical Study of Some Arab Gulf Countries (1992-2010), a thesis submitted to obtain a doctorate in the Philosophy of Operations Research Sciences, St. Clements University, Britain.
27. Murad, Mawlawa, 2021, The reality of foreign direct investment and the obstacles to attracting it in Algeria during the period (2002-2018), Imtiaz Journal of Economics and Management Research, Volume 6, Issue 2.
28. Mutawa, Saad Abdel Hamid and Ibrahim, Sarwa Abu Bakr, 2016, Analysis of the obstacles facing foreign direct investment with application to the Kurdistan Region of Iraq, Egyptian Journal of Business Studies, 40(4), Volume 4, Issue 4.
29. Qadi, Abdel Majeed, 2003, Introduction to Macroeconomic Policies, Algeria.
30. Sayed, Rehab Magdy Abdel Salam, Abdel Hafeez, Gilan Abdel Hafeez Ali Abu Al-Ela, Dahab Sami Hassan Abdel Moati, Raja Abdel Moati Ibrahim, 2022, The relationship between foreign direct investment and economic growth (1980 - 2020), Arab Democratic Center, Egypt.
31. Strat, V.A., A.D.,Alexandru, A., Maria, and P., Vass (2015).FDI and the Unemployment: A Causality Analysis for the Latest EU Members.Procedia Economics and Finance, 23, 635-643.
32. Yahya, Nabhan, 2008, Dictionary of History Terms, Dar Jaffa, Amman.
33. Yousry, Ahmed Abdel Rahman, 2007, Macroeconomic Theory, University House, Egypt.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 300-320
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.14

ملحق 1: بيانات ومتغيرات الأُردُن (1990-2022)

year	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (% الناتج المحلي الإجمالي)	معدل الفائدة الحقيقية	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)
1990	19	0.904969708	14.15127	16.19213756	-0.28
1991	19.582	-0.273635204	5.435257	8.155495979	1.61
1992	19.273	0.766711429	6.738681	3.995835606	14.35
1993	19.7	-0.598456627	2.968979	3.316666667	4.49
1994	17.166	0.045765486	6.861732	3.516696241	4.97
1995	14.6	0.197817834	1.884592	2.353124513	6.20
1996	13.7	0.223931945	2.046567	6.501218027	2.09
1997	13.685	4.980975651	10.95795268	3.037884203	3.31
1998	13.704	3.918115242	6.230650638	3.091666667	3.01
1999	13.708	1.938482198	12.74661342	0.606256568	3.39
2000	13.7	10.79447161	12.26379235	0.666880926	4.25
2001	14.7	3.048547532	10.08388381	1.772204374	5.27
2002	15.3	2.48603227	9.169880498	1.83299389	5.78
2003	14.5	5.364709274	6.999114167	1.63	4.16
2004	14.578	8.209450192	5.006628047	3.361868215	8.57
2005	14.8	15.76406349	5.490036198	3.493685346	8.15
2006	14	23.53737248	-2.233285551	6.251724667	8.09
2007	13.1	15.32469173	3.453389478	4.74390639	8.18
2008	12.7	12.47588762	-11.80766163	13.971231	7.22
2009	12.9	9.834178745	5.898580861	-0.739069743	5.02
2010	12.5	6.22247567	0.875955637	4.845518759	2.31
2011	12.9	5.033358727	2.646406244	4.162441629	2.74
2012	12.2	4.894806887	3.9901971	4.515229567	2.43
2013	12.6	5.649771687	2.700469426	4.824623143	2.61
2014	11.9	5.912048902	5.360006858	2.89947905	3.38
2015	13.08	4.147202292	6.172976266	-0.87685136	2.50
2016	15.28	3.892851429	6.662253029	-0.778430463	1.99
2017	18.12	4.901640293	6.49396019	3.323894476	2.47
2018	18.26	2.224278094	6.24663281	4.462311085	1.92
2019	16.8	1.854919642	7.755163443	0.761514047	1.75
2020	19.21	1.74	7.994039618	0.333294351	-1.61
2021	18.444	1.38	5.669440478	1.346093772	2.22
2022	17.874	1.5	4.640512421	4.229155689	2.50